معالي وزير خارجية مملكة إسبانيا الموقر

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع: المطالبة بالتحفظ على الأموال المصادرة من رفعت الأسد وعدم تسليمها إلا للحكومة السورية الشرعية بعد تحقيق انتقال السلطة في سورية من نظام بشار الإرهابي الديكتاتوري القمعي إلى نظام مدني ديمقراطي.

الرقم: 57 التاريخ: 26 / 1 / 2020

السيدات والسادة:

"الأموال المهربة إلى الخارج غير قابلة للتقادم" اتفاقية مكافحة الفساد بالقرار 58/ 4 31 / ت1 / 2003

- بعد إقدام حافظ الأسد على نهب أموال الشعب السوري ومنها البنك المركزي لسورية ومنح كل ما فيه من ذهب وأموال لشقيقه رفعت الأسد لقاء مغادرته سورية مع عائلته عام 1984، هاهي العدالة تطال أيادي السارقين المجرمين رفعت الأسد وأكثر من ثلاثة عشر من أفراد عائلته في كل من إسبانيا وفرنسا وسويسرا بتهم منها غسل الأموال في إطار عصابة منظمة، واختلاس الأموال العامة، والكسب غير المشروع، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

- ولما كان الادعاء العام الفرنسي طالب بسجن "رفعت الأسد" 4 سنوات مع إلزامه دفع غرامة مقدارها 10 ملايين يورو، لتورطه في "الكسب غير المشروع"، الذي تجل ى باختلاس أموال طائلة من الدولة السورية، استخدمها لبناء إمبراطورية عقارية في فرنسا تناهز 90 مليون يورو.

- كما طلب الادعاء بمصادرة جميع ممتلكاته في فرنسا، ومنها: فندقان، 40 شقة في المناطق الباريسية، وقص ر، ومزارع.

- وأكد الادعاء الفرنسي أن (رفعت الأسد) مذنب في "غسل أموال في إطار عصابة منظمة" للاحتيال الضريبي المشدد واختلاس أموال عامة من الدولة السورية.

- ولما كان القضاء الإسباني أصدر قراراً بمصادرة ما يزيد عن 600 مليون يورو من الأصول المرتبطة برفع ت الأسد بتهم "تبييض أموال واختلاس المال العام في سورية"، و قد وعد القضاء الاسباني بأن لا تذهب أموال (رفعت الأسد) المصادرة إلى نظام الأسد، بل ستبقى مجمدة بانتظار انتقال السلطة في سورية.

- و يشتبه قاضي التحقيق الإسباني بأن نائب الرئيس السوري السابق البالغ من العمر 82 عاماً، يرأس "شبكة إجرامية" مؤلفة من ثمانية من أبنائه، واثنين من زوجاته الأربع، وشركات وهمية، يخضعون جميعاً لأوامره، وفق ما ورد في قرار المحكمة الجنائية في مدريد.

- وبحسب القرار، فإن عائلة رفعت "كرسوا أنفسهم منذ الثمانينيات لإخفاء وتحويل وتبييض أموال منهوبة بشكل غير قانوني من الخزانة الوطنية السورية في عدة بلدان أوروبية."

وقال القاضي إن رفعت الأسد نقل معه من سوري ة 300 مليون دولار، وبدأ بشراء عقارات في عام 1986 في إسبانيا خصوصا في لا كوستا ديل سول في الأندلس

- كما صرح القضاء الإسباني ببيان بامتلاك رفعت وعائلته أموالاً (منها 507 عقارات قيمتها 695 مليون يورو في اسبانيا، كما أنه يمتلك أكبر عقار في بريطانيا بعد قصر باكنغهام ، وطائرة طراز بوينج 727 ، وثلاثة سفن، والعديد من السيارات المدرعة والفارهة) ولم يمرر قاضي التحقيقات خوسيه دي لا ماتا وفقا للبيانات الرسمية تبرير أسرة الأسد لهذه الممتلكات بأنها جاءت من هدايا وتبرعات من السعودية قائلا إن هذا الأمر لا يوافق الحقيقة بعد التحقيقات التي أجريت في دوائر التحقيق الاسبانية

السيدات والسادة:

م54/ 1 ف أ من اتفاقية مكافحة الفساد على كل دولة طرف "اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بإنفاذ أمر مصادرة، صادر عن محكمة في دولة طرف أخرى.

فقرة ب "اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة، عندما تكون لديها ولاية قضائية، بأن تأمر بمصادرة تلك الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي من خلال قرار قضائي بشأن جرم غسل أموال أو أي جرم آخر يندرج ضمن ولايتها القضائية أو من خلال إجراءات أخرى يأذن بها قانونها الداخلي"

م54/ 2 على كل دولة طرف.. /أ "اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات بناء على أمر تجميد أو حجز صادر عن محكمة أو سلطة مختصة من الدولة الطرف الطالبة يوفر أساسا معقولا لاعتقاد الدولة الطرف متلقية الطلب بأن هناك أسباباً كافية لاتخاذ تدابير من هذا القبيل.."

ب "اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات بناء على (طلب يوفر أساسا معقولا) لاعتقاد الدولة متلقية الطلب بأن هناك أسبابا كافية لاتخاذ تدابير من هذا القبيل.."

- ولما كان رفعت الأسد قد ارتكب جرائم ضد الإنسانية بحق السوريين وقتل الآلاف منهم بالاشتراك مع نظام حافظ الأسد، ولما كان نظام بشار الأسد الإرهابي وعلى مدى تسعة سنوات قد ارتكب بحق السوريين آلاف جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فضلا عن اختلاسه وسرقته لأموال الشعب السوري.

- ولما كان نظام بشار الأسد الإرهابي قد فقد شرعيته القانونية والسياسية لارتكابه كل تلك الجرائم بحق الشعب السوري والتي توثقها مئات آلاف التقارير الدولية وهي جرائم علنية ولا تسقط بالتقادم واستناداً لكل ما تقدم نطالب:

1- تجميد كافة الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لرفعت الأسد وكافة أفراد أسرته ومن يرتبط به لصالح الشعب السوري، بما فيها الأموال المصادرة بموجب قرارات القضاء الفرنسي والقضاء الإسباني وغيرهما. والامتناع عن تسليمها لنظام بشار الأسد الارهابي.

2- تسليم الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لرفعت الأسد وكافة أفراد أسرته ومن يرتبط معه إلى الحكومة الانتقالية السورية الشرعية (المشكلة بعد تحقيق انتقال السلطة في سورية من نظام بشار القمعي الاستبدادي الارهابي إلى نظام مدني ديمقراطي استناداً لبيان جنيف1 لعام 2012 والقرار 2118 / 2013 والقرار 2254 /2015

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين